يقسم نصيب الجد الى نصيب الاخت فيصير اثنى عشر فيقسم بينهما
كما مر فللجدة ثمانية وللاخت اربعة فقد جعلنا لذي فرض منهما الاخت باسم
صاحبة فرض كيلا تحرم الميراث بالكلية وجعلنا عصبة بالاخوة كيلا
يزيد نصيبها على نصيب الجد الذي هو كالاخ فان قلت فلم لم تجعل الاخت
في المسئلة المتقدمة صاحبة فرض كيلا تصير محرومة فيها قلت لانك
مانع من جعلها صاحبة فرض وطور وجود البنت يخلا فيها في الاكدرية
اذ لا مانع فيها من جعلها كذلك قيل وعلى عرض الشيخ من ايراد المسئلة
المتقدمة التنبيه على انه قيد في تلك المسئلة بقيد ما من دون ما ذكره
بناء على ان السدس الذي للجد اذا تكرر وجدانها ولم يجعلها صاحبة فرض
فيها قليلا اعطاها فرضها اي نصيبها اكثر من نصيب الجد فانه يلجه
بالخلط والقسمة على الوجه الذي عرفته سميت هذه المسئلة بالاكدرية
لانها واقعة اي ابتداء من بنت اكدر فانها ماتت وخلفت ابويها وزوجها
واكدرة واشتهر على زيد لمذهبه وفيها فنسبت اليها وقيل ان
شخصا من هذه القبيلة كان يحسن مذهب زيد في الفرائض فسأله
عبد الملك بن مروان عن هذه المسئلة فاحتاج في جوابها فنسبت
الى قبيلته وقد يقال انها تكدرت على اصحاب الفرائض او كدرت
الجد على الاخت نصيبها واهل العراق يسمونها الغراء لشهرتها
فيما بينهم ولو كان مكان الاخت اختان فلا عول ولا اكدرية
اما انه اذا كان مكانها اخ فلا عول فلان سدس جميع المال غير

لو وجود البنت واما
الاكدرية فلا ضرورة
في صورتها لانه يمكنه
جعلها صاحبة فرض ج

للجد والمسئلة من ستة وتعول السدس الباقي بعد فرض الزوج والام
للجد بالفرض اذ لا ينقص حقه عن السدس اجماعا ولا شيء للاخ كما مر
شيء للاخت في المسئلة المتقدمة التي اعلنا بها واعطينا للجد فيها
السدس والاكدرية ايضا لان الاخ عصبة لا يمكن ان نريد جعله صاحب
فرض حافظ آل حرمانه بحلاء الاخت في الاكدرية كما سبق تقديره ولهذا
اذا كان مكانها اختان فلا عول ايضا فلانهما ترد الام منها فتخلف
الى السدس والمسئلة من ستة فللزوج ثلثه وللام واحد وللجد ايضا
واحد فبقي للاختين واحد لا يستقيم عليهما فضربنا عدد رؤوسهما
في اصل المسئلة بلغ اثنى عشر فمنها تصح المسئلة بخلاف الاكدرية اذ
لا سبيل فيها للاخت شيء فوجب ان تحال على الوجه الذي تقدم ايضا
والاكدرية لان اصولها قد علمنا مستقيمة كما ستعلمه في الناسخة في
مفاعلة من النسخ بمعنى النقل والتحويل والمراد بها هنا ان
ينتقل نصيب بعض الورثة بموته قبل القسمة الى من يرث منه
والية الاشارة بقوله واحد بعض الاحياء ميتا قبل القسمة
فقوله ان كان واحد منهم ميتا قبل القسمة اي عدا ميتا واحدا من ورثة الميت الاول
وام يبق في القسمة غيره فانه يقسم المال في صورة واحدة اذ لا غاية
في تكرارها كما اذا ترك بنتين وبنات من اخوة وأخوات ماتت
احدى البنات ولا وارث لها سوى تلك الاخوة والاخوات لاب
وام فانه يقسم مجموع التركة بين الباقين للذكر مثل حظ الانثيين